

دور الترجمة في تحسين الإنتاج داخل المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الحجار بعنابة -

عبد الغني عراب
جامعة باجي مختار
- عنابة -

الملخص:

لاشك أن المؤسسات بمختلف أنشطتها الاجتماعية والاقتصادية تحاول إقامة نظامها الاقتصادي والمالي بما يتوافق مع المتطلبات التي يطرحها المحيط، والتحدي الذي يقف أمام هذه المؤسسات هي فهم المتطلبات والواجبات التي يجب القيام بها على وجه الصحيح بما فيه الأعمال البنكية والتمويلية والمعاملات المالية في مجال التجارة المحلية أو التجارة الدولية.

ويتفاقم التحدي مع قلة التجارة في هذا المجال مما يجعل أقرب مصدر لهذه المؤسسات لتنظيم نفسها، هو الاعتماد على الأساليب التنظيمية السائدة في المؤسسات الغربية أي ترجمة الهيكل التنظيمي للمؤسسات الأجنبية ومحاولة تطبيقه على أرض الواقع بما يحمله من متناقضات قد تصطدم بالموروث الثقافي للمجتمع المحلي أو الجمهور الداخلي وهذه الصعوبة مردها اللغة التي تعتبر أداة للتواصل.

إن ارتقاء حركة الترجمة في مجال التنظيم المؤسسي إلى المستوى المأمول عليه علمنا، ولاسيما في ضوء الحركة السريعة، والنمو الملاحظ في المؤسسات الأجنبية، وعدم قدرة المؤسسات الوطنية على مواكبة هذا التحول والتطور وتعالج هذه المداخلة دور الترجمة المؤسسية في تحسين الإنتاج الخاص بالمؤسسة من خلال التعريف بهذه الأخيرة من خلال عرض تجربة شركة الحجار للحديد والصلب والمعروفة بالسم شركة ارسيلور ميثال "Arcelor métal" والتي اكتسبتها في هذا المجال والمشاكل الناتجة على التطبيق الغير سليم في

مجال الترجمة المؤسساتية ومدى تأثير هذه التجربة على المؤسسات الوطنية الأخرى.

مقدمة:

هذه المداخلة تناقش إشكالية ضعف حركة الترجمة على المستوى التنظيمي داخل المؤسسة الجزائرية على الخصوص وتبعات هذا الضعف على المستويين الإداري والإنتاجي مستندا على خبرة مؤسسة الحجار "Arcelor métal el hadjar" في هذا المجال منبها على خطورة هذا الأخير وأهميته. وما ينبغي عمله في مجال تطور البحوث العلمية الاقتصادية، والنظر وبجد إلى الحاجة الملحة لإنشاء مراكز ترجمة ومراكز تنسيق وتدريب وشراكة بين كل اللغات في العالم، وتقادي التطبيقات الخاطئة لمفاهيم الإدارة الكلاسيكية في ظل الانفتاح الاقتصادي إلى كل الجوانب وإلى جميع المستويات فظلا عن بعض التوجيهات التي ينتهي عليها هذا البحث قصد رفع تطور استراتيجي لمستقبل حركة البحث العلمي في مجال الترجمة المؤسساتية.

وما ينبغي ملاحظة أن الترجمة تنقسم عموما إلى نوعين:
- النوع الأول: الترجمة الشفوية أو الفورية وهي قديمة قدم العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين البشر.
- أما النوع الثاني، فهو الترجمة الكتابية وهي أوسع انتشارا وأكثر ديمومة من حيث كونها وسيلة للاتصال والنقل الحضاري العام بين الأمم وهي تمتاز بالدقة والتأني والأهمية الثقافية بالمقارنة مع الترجمة الفورية، وقد تحققت الترجمة العلمية والأدبية وانتشرت عن طريق الكتابة¹ فهي إذن... فرعي الترجمة الشفهية والكتابية، وما يهتم في هذا البحث هو النوع الثاني، وهي الترجمة الكتابية وكيفية تطبيق المؤسسات الوطنية مع هذا المعيار العلمي في التنظيم والتسيير والذي نوجزه في المحاور التالية:

معنى الترجمة ومدي دلالتها إلى التواصل الحضاري:

مادة الترجمة ترجع إلى الفعل الرباعي "ترجم" وهو بمعنى بيان الكلام وتوضيح معانيه وجعله بسيطاً يسيراً مفهوماً، فتكون الترجمة بمعنى التوضيح والتفسير والتبيين، نقول ترجم كلام غيره أو عن غيره بمعنى نقله من لغة إلى أخرى، والترجمان هو المفسر للسان، نقول ترجم يترجم ترجمة² كما أن للترجمة يفيد معنى السيرة والحياة، نقول ترجمة فلان بمعنى سيرته الذاتية وجمعه تراجم. والترجمة في جانبها الاصطلاحي تعني نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى، أو تحويل نص مكتوب بلغة ما إلى نص مساو له بلغة أخرى³ فهي إذاً نعني نقل كلام من لغة إلى لغة، مفردات أو نصوص أو كتباً كاملة. وكلمة ترجمة عربية أصيلة، وردت في اللغة الأكادية وفي الآرامية والسريانية (اللهجة الغربية من الآرامية) وفي العبرية والحبشية ومعناها الأصلي: تفسير الكلام. وكلمة ترجمة في تلك اللغات القديمة هي: ترجمان (بالجيم غير المعطشة كما في جمل، والواو علامة الرفع). وتأتي التاء فيها بالفتح أو بالضم، وكذلك تأتي الجيم فيه مفتوحة ومضمومة). أما في الآرامية والسريانية والآرامية اليهودية فهي: ترجمانا (بفتح التاء في السريانية، وضم التاء في الآرامية اليهودية ثم بإمالة الجيم فيهما). وإلى الأغلب إن الكلمة انحدرت من الأكادية إلى عرب الجاهلية، أو إنها رحلت مع الأكاديين من اليمن إلى جنوب العراق⁴. لا شك أن الترجمة تمثل نقطة تواصل حضاري مهمة عرفت في كثير من الحضارات بما فيها الحضارة الإسلامية، فحركة الترجمة والنقل واحدة من اللحظات الركيزة في بواكير الحضارة العربية الإسلامية، فمن خلالها تم تعرف العرب المسلمين إلى الآثار الباقية من القرون الخالية، وتمت معرفتهم بالمتون الرئيسية في العلم السابق عليهم فكان ذلك بمثابة إشارة الانطلاق في مسيرة الحضار التي امتدت عدة قرون تالية⁵ وحركة الترجمة النقل ظلت مرتبطة بالإنسان إلى اختلاف المراحل التي مرت بها، وكانت دائماً تدل إلى حقيقة التفاعل الإنساني والحضاري له.

الترجمة والبحث العلمي:

الترجمة مصطلح علمي ذو أبعاد واسعة جدا لا يمكن حصرها في دائرة ضيقة أو تعريف مبسط. فهي أولا عمل ثقافي ينتج عنه ثقافت طويل الأمد إلى صعيد الأفراد والجماعات، وهي تعبر عن أبعاد حضارية قابلة للتعميم والانتشار عبر تفاعل الثقافات في إطار من العلاقات المبنية إلى التبادل الثقافي الحر والإبداعي بين مختلف الشعوب والقوميات.⁶ والترجمة ليست أمرا دخيلا إلى حضارتنا، وليس أمرا وليد اليوم أو الأمس، وإنما الترجمة بوصفها أحد ظواهر النشاط العلمي والحضاري عرفت الحضارة الإسلامية منذ عهدها الأولى، حيث ساهمت الترجمة في صيانة كثير من التراث العلمي الإنساني بصفة عامة، ومنذ فجر الإسلام أعطى أصحاب الأفكار النيرة والمتفتحة للترجمة اهتماما خاصة حفظ كثيرا من العلوم من الضياع، كما ساهم في تطوير كثير من العلوم الإنسانية والتجريبية عند المسلمين في العصور الأولى، تأليفا ونشرا وتحقيقا وتطبيقا، ويرجع إلى الترجمة الكثير من الفضل في تحقيق كثير من الإنجازات في الحضارة العربية أو الحضارة الغربية. والترجمة بالمدلول الثقافي والحضاري للمصطلح ليست مجرد كلمة منقولة من لغة إلى أخرى، بل هي، وبالدرجة الأولى، فعل ثقافة حية قادرة إلى تحويل موارد المجتمع على قوي محركة للطاقت الإبداعية فيه. فهي تتحول إلى فعل حضاري ودينامكية قوية لتغير المجتمع بعد أن أصبح العالم كله قرية ثقافية واحدة في عصر العولمة والتفاعل اليومي والمباشر بين مختلف أشكال الثقافات واللغات.⁷ وعلاقة الترجمة بالبحث العلمي مازالت مستمرة كونها حقيقة لا ينكرها أي باحث علمي منصف، ولقد بقيت هذه الحركة مستمرة سواء إلى المستوى الفردي، أو إلى مستوى المراكز العلمية والجامعات أو حتى إلى المستوى الحكومي والرسمي. وقد خصصت مبالغ مالية كبيرة لمثل هذه المشاريع من بينها إلى سبيل المثال ما توصل إليه الإتحاد الأوروبي مع رئيس إتحاد الكتاب والأدباء العربي إلى الحصول إلى الموافقة من الإتحاد الأوروبي لتمويل مشروع لترجمة 200 كتاب أدبي من اللغة العربية إلى اللغات الأوروبية و200 كتاب أوروبي إلى

اللغة العربية حيث سيكلف أكثر من مليون دولار، أما إذا نظرنا إلى ترجمة اليابان فنجدها ترجمة رائدة في هذا المجال، حيث أولت اليابان اهتماما خاصا بالترجمة منذ بداية نهضتها في أواسط القرن التاسع عشر حتى الآن، ومازالت من أكثر دول العالم سخاء في مجال تمويل الترجمة، ودفع نفقات المترجمين، وتنشيط المؤسسات الترجمة، وصولا إلى استخدام الترجمة الآلية المراقبة في السنوات القليلة الماضية. فتوسعت الترجمة في اليابان عبر أجهزة متخصصة تساهم في تعريف اليابانيين بجميع الدراسات العلمية الرصينة، في مختلف النواحي الثقافية، والتكنولوجية، وثمرات المطابع، والعلوم العصرية، في مختلف دول العالم.

هذا بالإضافة إلى الترجمات الأدبية، والفنية، والدينية وغيرها.⁸ ومنذ عام 2002 م بدأت المؤسسات الثقافية اليابانية، تحت إشراف وزارة الثقافة في اليابان، بإعداد موازنة سنوية لتشجيع ترجمة التراث الياباني إلى اللغات العالمية. وقد خصصت الوزارة مبلغ 198 مليون للمساهمة في ترجمة ونشر الأدب الياباني عبر اللغات العالمية الحية. خصص مبلغ مماثل لعام 2004 م بعد أن بدأت ملامح مشروع متكامل لترجمة كتب أساسية ومهمة تعبر عن شخصية اليابان أو خصوصيتها التاريخية والثقافية والفنية والعلمية والتكنولوجية والأدبية وغيرها في عام 2004 م، أقرت مشروعا استثنائيا لترجمة أكثر من ثلاثين كتابا يابانيا إلى اللغة العربية خلال السنوات الثلاث القادمة.

أهمية الترجمة في تطوير البحث العلمي:

لا شك في أن للترجمة أهمية كبرى في التطور الحضاري للأمم، وإجمالا تساهم الترجمة في عملية الترقية الحضارية للأمم، وتحقيق الحاجة البشرية لهم في كثير من نواحي الحياة، وتساعد على مواجهة التحديات المعاصرة، كما تعمل على مسايرة الواقع الاجتماعي الحي.⁹ أما في مجال تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي على

المستوى العالمي، وهو مجال اهتمامنا، فيمكن ملاحظة أهمية الترجمة في النقاط التالية:

1/ تسارع نمو المصارف الإسلامية وتوسيع مجال الاقتصاد الإسلامي:

النمو السريع الذي تعيشه المصارف والبنوك الإسلامية في العالم، حيث يقدر نموها بأكثر من 20 بالمائة مقارنة مع البنوك التجارية التقليدية الذي يصل إلى حدود 12 إلى 15 بالمائة، وهذا النمو السريع ينبغي أن يواكبه نمو موازي في توفير الموارد البشرية المناسبة والمتمرسة والمتفهمة والتمكنة من فقه النظام المالي والاقتصادي في الإسلام على مستوى العالم.

2/ الحاجة إلى دعم النمو المصرفي وتعزيزه بالبحث العلمي:

النمو السريع ينبغي أن يوازي بنمو في الموارد البشرية وتطور في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي كي لا تحدث مفارقة بين النظرية والتطبيق، وما يلاحظ أن عمل البنوك الإسلامية غير محصور فقط في البلدان العربية وإنما يشمل الدول الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية مثل إيران وباكستان، وماليزيا واندونيسيا، والدول غير الإسلامية والتي تبنت النظام المالي الإسلامي مثل بريطانيا وسنغافورة وهون كونغ واليابان والصين وغيرها من الدول، مما يجعل تواجد المصارف الإسلامية في غير الدول العربية يتزايد وينمو خاصة مع تبني أكبر البنوك التقليدية النظام المصرفي الإسلامي مثل (سيتي بنك) (هش اس بي سي) وغيرها مما جعل الدائرة أوسع والطلب على المعرفة الاقتصادية والإسلامية أكبر والتحدي أمام الترجمة يتزايد وينبغي أن يتوافق مع حجم التحدي المواجه في الساحة العلمية والعملية.

3/ حاجة النظام الاقتصادي إلى البحث والتطوير:

حاجة المؤسسات إلى مزيد من البحث والتطور في المنتجات البنكية والمصرفية، وتحسينها في مجال هندسة المنتجات أو اختراع

الجديد منها، أو تحسينها قصد تلبية الطلب الموجود عليها، وشح المادة العلمية الشرعية المترجمة من اللغة العربية يجعل حركة الإبداع والبحث والتطور في البنوك الإسلامية الأجنبية بطيء أو فقير، مما يخلق هوة كبيرة بين المجال العلمي للبنوك ومتطلباته الميدانية في مجال التمويل والاستثمار والمنتجات البنكية، بين المجال العلمي الذي لا يوازي سرعة العمل الميداني للمصارف بسبب قلة المراجع العلمية في الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية بسبب ضعف الترجمة.

4/ توسع دائرة التربية والتعليم في المؤسسات على المستوى العالمي:

حركة إنشاء المراكز العلمية المتخصصة في تعليم المالية الإسلامية، سواء بطريقة مستقلة من قبل أساتذة أو أسر مثلما حدث في تاريخنا الإسلامي، أو من قبل مؤسسات مالية حكومية أو خاصة من قبل البنك المركزي مثل ماليزيا والبحرين، أو من قبل الجامعات الإسلامية مثل الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا وغيرها من الجامعات، أو من قبل الجامعات العادية والتي فتحت مراكز لتعليم المالية الإسلامية في كلياتها المتخصصة في الاقتصاد أو التجارة أو المحاسبة، وهذا النمو والحركة في إنشاء المراكز العلمية والتربوية في الجامعات الإسلامية والجامعات العادية تعدى الدول الإسلامية ليجد مكانا خصبا في الجامعات الغربية أيضا مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة وغيرها من الدول فهذه الجامعات والمراكز بحثها العلمي وإمكانية تطويره وتوسيعه ومواكبته لمتطلبات الاقتصاد العالمي المعاصر اليوم المنوط بقدرة حركة الترجمة في تلبية الطلب الموجود عليها. فكلما توفرت المادة الشرعية والاقتصادية والمالية الإسلامية بين أيديهم كلما كانت التوقعات نمو وتطور حركة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وكلما قلت كلما انحدر مجال البحث العلمي إلى الوراء، وإن تقدم فلا شك أنه يتقدم بخطى لا تتوافق مع العامة للاقتصاد الإسلامي. وبذلك فإن تطور حركة الترجمة وتوسعها وقدرتها على توفير المادة العلمية والشرعية والاقتصادية المالية من اللغة العربية إلى

اللغات الأخرى وخاصة الإنجليزية له دور هام وجوهري في تطوير حركة البحث العلمي في الاقتصاد المؤسساتي.

5/ زيادة وتيرة البحث والنشر في الاقتصاد محليا ودوليا:

دعم مسيرة النشر والبحث العلمي على المستوى المحلي الدولي، أما على المستوى المحلي بترجمة الأعمال المتميزة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وأما على المستوى الدولي فبترجمة الإنتاج العلمي العربي الإسلامي، في الاقتصاد الإسلامي إلى اللغات الأخرى لمزيد من البناء والتنظير والتطور والتطبيق وتوسيع دائرة البحث العلمي.

6/ تفعيل الحوار العلمي والفكري في الاقتصاد العالمي:

تفعيل الحوار العلمي والثقافي بين الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي، حيث يعتبر أحد الأساليب الحية في التثاقف والتلاحق وتبادل الآراء والأفكار والرؤى والمشاريع العلمية النظرية والتطبيقية، وهذا الحوار قد يكون بترجمة الأعمال العلمية، أو بعملية الدبلجة الحية والمباشرة في حالة اللقاء عديد من الباحثين من لغات مختلفة في حوار واحد مثل الملتقيات والمؤتمرات والندوات وغيرها.

7/ تفادي التطبيقات الخاطئة لمفاهيم الاقتصاد الحر:

حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الحر من شأنها تصدير نظرية اقتصادية واضحة المعالم نقية سليمة من كل شبهة مؤسسة على نصوص تشريعية واضحة، هذا من شأنه أن يساعد الغير الذي لا ينطق باللغة العربية في تبني النظرية الاقتصادية كما هي متداولة في لغتها الأم. أما عدم دعم حركة الترجمة فإن ذلك من شأنه أن يولد مفاهيم خاطئة وتطبيقات غير صحيحة تساهم في تشويه نظرية الاقتصاد الإسلامي.

8/ الحد من تصدير أيّ منتجات مالية أو بنكية أو استثمارية باسم الإسلام في الدول الأجنبية:

ضعف حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي من شأنها أن توجد مناخ وجو لنشوء نظريات ومفاهيم ومنتجات بنكية وأدوات مالية مشوهة تتداول في الدول الأجنبية وذلك بسبب عدم توفر مادة كافية من المراجع العلمية التي من شأنها أن توضح قواعد النظام المالي في الاقتصاد الإسلامي.

9/ الحفاظ على أصالة التراث المحلي وهوية الاقتصاد الإسلامي:

للت ترجمة دور في الحفاظ على أصال التراث الحضاري الإسلامي، ونقل أصالة الفكر الاقتصادي إلى الغرب، وفي هذا محافظة على الهوية الإسلامية للاقتصاد الإسلامي، حيث يصبح الباحثون لهم القدرة إلى الرجوع إلى المراجع الأصلية والمراجع العربية في الاقتصاد الإسلامي وبينون عليهم بحوثهم العلمية وفي هذا تواصل حضاري وعلمي يساهم في تطوير العقلية الإسلامية في الاقتصاد والمالية الإسلامية وذلك لأن العقول تختلف والمفاهيم تتباين والقدرات على المراتب، علمية تلاحق كل هذه الشرائح إنما يكون عن طريق إيجاد شريك واحد ومرجعية واحدة مشتركة وذلك بتسهيل وتسيير وتوفير الكتب العربية الأصلية والحديثة بين طلبة العلم المسلمين وغير المسلمين في شتى أنحاء العالم.

10 / توحيد المصطلحات وإجادتها:

المصطلحات العلمية الاقتصادية والمفاهيم المتداولة لها أهمية بالغة في توحيد لغة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي والوحدة في المصطلح والمفهوم يعزز من سرعة البحث العلمي ويساهم في التكمّل المعرفي، والترجمة هي الطريق الوحيد المحقق لهذا الهدف، أما إبقاء الاختلاف في المصطلحات والمفاهيم في هذا المجال فإنه يساعد على الفقرة والخلاف بين المعسكرين، وتصبح المعركة معركة مصطلحات

ومفاهيم وأيهما أولى بالتبني والإتباع، بدلا من أن تكون المعرفة معركة تطور ورقي نحو المستقبل.

11/ تطوير لغة البحث العلمي:

الترجمة تساهم في تطوير اللغة بذاتها سواء كانت عربية أم أجنبية، وهذا أمر له فائدة على المستوى اللغوي، أما على مستوى الاقتصاد الإسلامي فإن لغة الاقتصاد الإسلامي تزداد قوة وصلابة، وتأثيرا في الغير، فكلما تعددت لغة الاقتصاد كلما قوي تأثيره وزاد انتشاره وتوسعت معارفه ومبادئه، وذلك لاستهداف شريحة واسعة في العالم بأكمله، وليس للاقتصاد العالمي سبيل لبلوغ هذا المقصد والهدف إلا عن طريق اختراق الغير، ولا سبيل إلى الاختراق إلا بالترجمة التي تصل إلى كل قارئ أينما كان وحيثما وجد.

مساهمة الترجمة في تقارب وجهات النظر وعملية التثاقف وتصحيح مسار مستقبل البحث في الاقتصاد العالمي:

تظهر أهمية الترجمة في تقارب وجهات النظر بين الباحثين في مجال الاقتصاد في كون عملية الترجمة عمل مزدوج، فليس هو كما قد يتوهم البعض عمل أحادي الاتجاه ولكنه مزوج، بمعنى نقل المعرفة الاقتصادية من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى، كما أنه عبارة عن نقل المعرفة الاقتصادية من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية، وبذلك يحصل تقارب في وجهات النظر ويحصل تثاقف، ويتكون جو من الحوار بين الأطراف المختلفة بتبادل الآراء ووجهات النظر والبحوث والمعارف والأفكار، وهذا الجو يعمل عملا إيجابيا في تصحيح بعض الأفكار وفي إحداث مراجعات فكرية وعلمية، ويعمل في نهايته على تصحيح المسار الفكر الاقتصادي ومستقبل البحث في مجال الاقتصاد والمالية على المستوى المحلي. فهناك حقيقة وهي أن كثير من المختصين في مجال الاقتصاد المحلي والمالية الوطنية من المسلمين الذين لا يتكلمون باللغة العربية، لهم أفكار مميزة ومبدعة، ويتمتعون بعقول نيرة وفعالة، ولهم نظرة حادة ومستقبلية في مجال المال

دور الترجمة في تحسين الإنتاج داخل المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الحجار بغنابة -

والاقتصاد لما لديهم من خبرة علمية وعملية في هذا المجال، وساهم بعض هؤلاء في إنتاج دراسات علمية واقتصادية في صميم النظام الاقتصادي والمالي والإسلامي، وهذا ما يجعل الترجمة وسيلة تعمل في اتجاه إحداث تزاوج بين الأفكار والنظريات والمجهود العلمي قصد تطوير البحث العلمي والمضي به نحو الأفضل والأحسن ليرقى إلى مستوى المنافسة دولياً، ويتحول من نظريات محصورة في كتب وبحوث على الرفوف إلى منتجات بنكية ومشاريع عملية توظف في عالم التجارة والمال. ويتحول العلم من كيف إلى كم، ومن هنا ندرك أن الترجمة لها دور مهم وحيوي في تطوير وبلورة البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي كون الترجمة حلقة الوصل في العالمين، والطريق الذي يمهّد لقاء كل الأطراف على طاولة الشراكة العلمية التي تهدف إلى تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي. وبذلك فإن الترجمة تساهم في تحقيق التثاقف وتصحيح المسار العلمي للبحث في الاقتصاد الإسلامي. ويمكن توضيح بعض صور هذه المساهمة في تقارب وجهات النظر وعملية التثاقف في النقاط التالية:

1/ تقريب وجهات النظر وتوحيد التصورات: وذلك بين المعسكر الذي يتكلم باللغة العربية وينظر للاقتصاد الوطني من خلال هذه اللغة، وبين المعسكر الذي يتكلم باللغات الأخرى لا سيما اللغة الانجليزية أو الفرنسية والذي ينظر للاقتصاد الوطني من خلال هذه اللغة، والترجمة هي الوسيلة الوحيدة التي تجعل هذا التقارب ممكناً وتوحد لغة الحوار، وبدون ذلك يبقى كل معسكر في حدود السقف المعرفي الذي لديه في الاقتصاد الوطني، وهذا يسبب ضرر كبير للاقتصاد المحلي.

2/ توحيد المعايير المالية والعقود التجارية والمصطلحات العلمية: المتداولة في هذا العلم، فما يلاحظ أن كل بلد له معياره وله مصطلحاته وله طريقته في كتابة المصطلحات ونطقها بسبب عدم التواصل.

مبررات تفعيل حركة الترجمة وخطورة الآثار السلبية لضعف حركة الترجمة في مجال المؤسسة:

إن ضعف حركة الترجمة في مجال الاقتصاد المؤسسة قد يؤذن بخطر داهم قد لا يتفطن إليه بالنظرة القاصرة، ولكن الخطورة تتضح وتتعاظم إذا نظرت في الأفق البعيد، فتنامي حركة المصارف والنشاط التجاري في ظل الإطار العام لنظرية الاقتصاد في شتى أنحاء العالم مع ضعف حركة الترجمة في هذا المجال وعدم توفير العلم والمعرفة والإنتاج العلمي والفكري والنتائج والتوصيات والفتاوى في هذا المجال لا شك أن يحدث نوع من التنافر في هذا الموضوع، فكنت أفكر لو لم يكن هذان الكتابان متوفران لدينا، إلى أين ترجع هذه الطالبة لمثل هذا الموضوع، وهي لا تحسن قراءة اللغة العربية، والنماذج في هذا الشكل أكثر من أن تحصر.

3/ اتساع دائرة الجهل بالحقائق العلمية في مجال الإدارة العلمية للمؤسسة: ضعف حركة الترجمة من شأنها أن توسع من دائرة الجهل بالحقائق الشرعية في مجال الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية وتقلص من توسع دائرة التنظير للنظرية الاقتصادية الإسلامية على المستوى الدولي.

4/ الخوف من حدوث استعمار جديد في الفكر الاقتصادي الوطني من قبل الغرب: وهذه حقيقة ينبغي الانتباه إليها وعدم الغفلة عنها، حيث تصدرت بعض المراكز العلمية والبنوك المشهورة في الغرب خاصة في بريطانيا تدريس المالية الإسلامية ومنح شهادات علمية في هذا المجال، بسبب عدم توفر الكتب العلمية في هذا المجال يضطر البعض إلى الاعتماد على الكتب الأجنبية في مجال الاقتصاد الإسلامي والاكتفاء بعملية التصوير والنقل واللصق، وعكس ما يحدث في النظام المالي الغربي وأسلمته دون مراعاة للضوابط الشرعية في ذلك.

5/ الرجوع إلى النظرية الاقتصادية الغربية: وذلك بتبنيها محاولة أسامتها بحسب القدرات الفكرية والعلمية التي يكتسبها المتصدر للتدريب والتعليم، وهذا من شأنه أن يشوه الفهم الصحيح للنظرية الاقتصادية الإسلامية، ويفرز تطبيقات خاطئة نتيجة تطور البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي على ضوء النظريات الغربية لاسيما في مجال المنتجات البنكية، وطرق الاستثمار التجاري، والقروض وإدارة المخاطر، وسوق رؤوس الأموال ونحوها من القضايا المالية والاقتصادية الحساسة التي هي موضع نظر وبحث وتقضي نظر فقهي وشرعي دقيق.

بعد إدراك الحاجة الماسة إلى تفعيل حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي، لابد من إعطاء تصور عام على طبيعة حركة الترجمة في البحث العلمي ووسائل ذلك قصد تحقيق الأهداف المرجوة من ذلك، وتقادي الآثار السلبية الممكن حدوثها والتي قد تؤثر سلبا على تطور البحث العلمي ونموه ورفقه، ويمكن ملاحظة هذا التصور في النقاط التالية، وهي:

1/ دعم وتفعيل مراكز الترجمة وتوسيع دائرة نشاطها: لا شك أن هناك مراكز ترجمة منتشرة في العالم الإسلامي تواكب مسيرة هذه المهمة النبيلة، ولكن المطلوب هو تحسين أداء تلك المراكز، وإنشاء الجديد منها، وربط تلك المراكز بالجامعات والمعاهد الشرعية المتخصصة في المالية الإسلامية وتشجيع هذه المراكز على ترجمة الكتب المهمة في الاقتصاد والتي تعطي تصورات واضحة وسليمة عن طبيعة النظرية في المال والتجارة والأعمال. وهذه المراكز لابد من تغطية كل مجالات الاقتصاد والمالية بجميع أقسامها لتقديم مادة متكاملة غير مبتورة.

2/ إنشاء مراكز التنسيق والشراكة بين كل ألسنة العالم قصد تلبية الطلب العالمي لنظرية التنظيم الإداري الصحيح: نشاط مراكز الترجمة لا يتوقف عند الترجمة ولكن لابد أن يترجم ذلك العمل في صورة تنسيق وشراكة مع الأطراف المعنية في باقي دول العالم من الدول الإسلامية الغير عربية والدول الغربية من خلال توفير هذه المادة إلى المراكز العلمية فيها ومكباتها الجامعية، فضلا عن البنوك والمصارف الإسلامية. وينبغي اعتبار مراكز الترجمة عن ميراث شراكة بين كل ألسنة العالم قصد تلبية الطلب العالمي لنظرية الاقتصاد الصحيح، فلا يمكن اعتبار ميراث البحث العلمي في الاقتصاد والمالية الإسلامية حكرًا على المسلمين العرب، ولكنه ينبغي أن يصدر إلى كل ألسنة العالم لضمان سلامة الفهم الصحيح والتطبيق. والتنسيق والشراكة تكون أيضا بين الجامعات اللغوية والعلمية والمراكز المالية والاقتصادية على مستوى العالم قصد توحيد المصطلحات العلمية وتعميم معايير مالية موحدة على مستوى العالمين في مجال الاقتصاد.

3/ إنشاء مراكز التدريب والتأهيل: على الرغم من أهمية حركة الترجمة في تطوير حركة البحث العلمي في الاقتصاد إلا أنه لابد من تأهيل وتدريب متخصصين في حركة الترجمة يتصدر لها أناس لهم فقه بمبادئ الاقتصاد والمالية، حيث إن الدقة في ترجمة قضايا الاقتصاد المال والتجارة من منظور صحيح لها أهميتها في تصدير نظرية الاقتصاد في صورة واضحة وسليمة غير مبتورة ولا مشوهة، وهذا يتطلب نوعية مميزة من المترجمين لها نالوا نصيبا من التأهيل والتدريب. كما أن المتصدرين للترجمة ينبغي أن يكونوا على علم دقيق بمعنى الترجمة والقواعد التي تحكمها، وأفضل الطرائق لنقل النص من لغة إلى أخرى، وذلك بمحاولة استكشاف النص بمرعاه الجوانب المنطقية والدلالية والتركيبية للنص قصد الوصول إلى ترجمة بناءة هادفة تحقق المقصد الأسمى من الترجمة.

وأهم المواصفات التي ينبغي أن تتوفر في المتصدر للترجمة هي: الأمانة في النقل، والضبط في الكتابة والدقة في اختيار اللفظ، التأكد من وضع المصطلح الصحيح في موضعه المناسب، والإيضاح والسهولة في التعبير والسرعة في الإنجاز والمحافظة على الإتقان. كما أن هناك بعض الأدوات التي ينبغي للمترجم أن يتسلح بها لتكون له عوناً على الترجمة مثل: الاشتقاق والتعريب والمجاز، والنحت، فهذه أحد الوسائل التي توصل المترجم إلى أهداف دقيقة في موضوع الترجمة¹⁰.

4/ شمولية حركة الترجمة: ينبغي الجمع بين مختلف المستويات الترجمة، وبين مختلف أنواع البحث العلمي، فهناك الكتب المدرسية والكتب العامة المبسطة، التي تعطي تصورات عامة وواضحة بأسلوب يسير سهل في متناول الطبقة المبتدئة، وهناك كتب متخصصة وكتب متقدمة، إلى غير ذلك، بمعنى أن حركة الترجمة ينبغي أن تكون مبنية على نظرة كلية متوازنة ومتقاربة بحيث تغطي كل الفئات وتراعي مختلف الطبقات، بحيث تخاطب العامل والموظف العادي في البنك، والمتخصص في المصرف، والطالب في مستوى الجامعي، والباحث، والمخترع الذي يعمل في الهندسة المالية، وذلك لضمان مخاطبة أكبر شريحة ممكنة من الناس، لأن تثقيف الناس بالاقتصاد والمالية مشروع متكامل له اتجاه تنازلي من القمة، ينبغي تثقيفه وتعليمه وتشجيعه على حسن الاختيار.

5/ معالم مهمة لضبط حركة الترجمة: لابد من وضع بعض الضوابط المهمة للترجمة قصد تحسين أدائها لاسيما في مجال الاقتصاد وتسير المؤسسة، والتغافل عن مراعاة هذه المعالم التي قد تفسر أيضا على أنها ضوابط أو معايير يؤدي إلى تراكمات خاطئة وتشويه النظرية العامة في الاقتصاد، فضلا عن خلق اضطراب معرفي في هذا في المصطلحات والمفاهيم والمعايير، ومن بين هذه المعالم التي ينبغي مراعاة جوانبها في الترجمة في الاقتصاد هي:

تصور استراتيجي لمستقبل حركة الترجمة في البحث العلمي ووسائله في مجال الاقتصاد المؤسسية:

1/ اعتبار الترجمة في الاقتصاد مهنة نبيلة وشريفة ومتميزة تساهم في عملية البناء الحضاري للأمة.

2/ اعتبار المادة المترجمة في الاقتصاد إنتاجا علميا مميزا للمترجم أو المؤسسة العلمية التي قامت به تستحق التقدير من قبل العاملين في حقل الاقتصاد.

3/ اعتبار المترجم أو المترجمين في الاقتصاد شركاء في هذا العمل الإبداعي، ويضاف ضمن سجلات أعمالهم العلمية الذي يساهم في عملية تطوير وتحسين مسيرة الاقتصاد على مستوى العالم.

4/ النظر إلى الترجمة في الاقتصاد على أنها بحث علمي وليس مهنة فقط يتقاضى عليها المترجم مبلغا من المال، بمعنى أنه ينبغي أن تكون مهنة الترجمة جزء من البحث العلمي والأكاديمي وليس فقط جزءا من عمل تقني وفني ينتهي بتصوير رسوم وأشكال على ورقة بيضاء، إلا أن يكون العمل هو عمل مركز علمي فتكون الترجمة عبارة عن سلسلة متكاملة من الحلقات ينضم إليها فريق كل حسب الجانب الذي كلف به.

5/ تخصيص مكافأة مادية للترجمة، وينبغي أن يكون للمؤسسات الاقتصادية والمالية نصيب منها، ونشر المادة المترجمة سواء في صورة كتاب أو مقال واعتباره عملا علميا بعد التحكيم، هذا طبعا على مستوى الفردي لا المؤسسي والذي إطار عملها يكون له بعد علمي واسع يتجاوز هذه الحدود الضيقة التي قد تتعلق بالأفراد.

6/ قبول نشر المواد المترجمة في المجالات العلمية وفتح أقساما خاصة بها.

7/ تشجيع إصدار المجالات العلمية والدراسات الاقتصادية بلغات متعددة في الجامعات والمراكز في البلدان العربية.

8/ توجيه قسم الترجمة في الجامعات والمراكز العلمية ومحاولة تأطيرها بالأهداف الحقيقية التي يرجى من ورائها لتأمين توفر موارد بشرية كفأه قادرة على مواصلة حركة الترجمة في مجال الاقتصاد.

دور الترجمة في تحسين الإنتاج داخل المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الحجار بعنابة -

9/ التأكيد من توفر الموصفات التي ينبغي للمترجم أن يتصف بها مثل الأمانة في النقل والدقة في اختيار اللفظ، ووضع المصطلح الصحيح في موضعه المناسب، والإيضاح والسهولة في التعبير، والسرعة في الإنجاز مع المحافظة على الإتقان.

الترجمة في مؤسسة الحجار بعنابة:

مند بدء اتفاق الشراكة مع الشريك الهندي في مجال الحديد والصلب اعتمدت الإدارة الحالية أساليب جديدة في محال التسيير المؤسساتي ولكن بطريقة غير مدروسة أدت إلى ظهور مشاكل مختلفة، كان من أهم أسبابها ما يلي:

- تطبيق التنظيم الإداري السائد في البلدان الغربية وهو لا يتماشى والهيكل التنظيمي المعتمد دون دراسة مسيقة.

- الإعلانات الصادرة والمراسلات المعتمدة داخل المؤسسة وخارجها كلها باللغة الأجنبية، وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار المستوى التعليمي المحدود للجمهور الداخلي للمؤسسة.

- الاستياء من النقد الغير مباشر بأن الطرق والأساليب القائمة غير كافية.

- مشكل اللغة يعتبر المشكل الأساسي في بروز الاضطرابات والاعتصامات وصلت إلى حد اقتحام مجموعة من العمال للمجلس الإداري للمركب وكانت من نتائجها مغادرة المدير العام للمركب رفقة مجموعة من المسيرين الأجانب الجزائر فترة قريبة.

الاختيارية في الترجمة:

ينبغي أن تكون حركة الترجمة في الاقتصاد حركة اختيارية بمعنى أنها حركة مبنية على الاختيار سواء في استيراد المنتج غير عربي وترجمته إلى اللغة العربية أو في تصدير المنتج العربي بترجمته إلى اللغات الأخرى، والاختيارية تدل على وضوح الفكرة والمنهج والهدف والرؤية، وبذلك تكون حركة الترجمة هادفة بناءة تسيير نحو تحقيق أهداف مرسومة من قبل المراكز العلمية القائمة على هذه المهمة

الحضارية النبيلة. وهذه الخاصية في الترجمة من شأنها أن تخرجها عن الحركة الانفعالية والاضطرارية التي تصدر بدوافع غير موضوعية، وحركة الترجمة فيها تكون مبنية على العشوائية وتتبع عن إحساس بضعف في الذات والتهافت على منجزات الغير والانبهار به مما توقعها في طامات علمية لها أثار سلبية على العلم والمعرفة والحضارة الإسلامية والاقتصاد.

التوزيع والنشر والتسويق:

لا معنى لترجمة الأعمال العلمية في مجال الاقتصاد بدون توفير تلك المادة بين الأيدي التي تطلبها، وهنا فإن عملية النشر والتوزيع والتسويق أمر مهم، وذلك لجعل الإنتاج العلمي المترجم متوفر بين الطلاب هذا العلم، ويكون التسويق عن طريق مراكز الشركة التي تقام بين مختلف مراكز الترجمة، وأهم النقاط التي ينبغي استهدافها هي: الجامعات والمراكز العلمية والمكاتب العامة والمصارف والبنوك وغيرها.

أهمية المنهجية السليمة في الترجمة في النجاح والاستمرار:

بعيدا عن آراء بعض الناقدين في تقويم حركة الترجمة ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق ما تتوقعه أية مؤسسة من الترجمة وتجاوزا لمناقشة بعض جوانب أسباب الفشل في حركة الترجمة المعاصرة، فإنه ينبغي التنبيه على أنا أهمية المنهجية السليمة والمحافظة على والمحافظة على مواصفات الترجمة الناجحة في حركة الترجمة لضمان نجاحها واستمرارها قصد تحقيق الأهداف الحقيقية من وراء حركة الترجمة في الاقتصاد والتي تفرز القدرة على الإبداع والعطاء والتجديد والتجدد والنمو والتنامي والتسهيل ما عسر وشرح ما أغلق وحل ما أستشكل فكرا وتفكيراً وتنظيراً وتطبيقاً. ويرجع سلامة المنهجية في الترجمة إلى طبيعة الفلسفة التي على أساسها تقوم حركة الترجمة وطبيعة المواصفات التي يتصف بها المترجم مثل الأمانة في النقل، والدقة في اختيار اللفظ ووضع المصطلح الصحيح في موضعه

دور الترجمة في تحسين الإنتاج داخل المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الحجار بغابة -

المناسب، والإيضاح والسهولة في التعبير، والسرعة في الإنجاز مع المحافظة على الإتقان.

خاتمة ونتائج البحث وتوصياته:

بعد هذا العرض يختم هذا البحث ببعض النتائج والتوصيات، والتي نوجزها في النقاط التالية هي:

يمكن اعتبار حركة الترجمة بمنزلة حوار دائم ومستمر بين الحضارات المختلفة بما تحمله من ثقافات متنوعة تساهم في عملية التفاعل والتثاقف الإيجابي والتبادل الفكري والعلمي في:

- ربط حركة الترجمة بحركة البحث العلمي في الاقتصاد، والحرص على بقائهما متناسقين متقاربين قصد المساهمة في توجيه وتوسيع دائرة البحث العلمي في الاقتصاد.
- اعتبار أن الترجمة أهم وسيلة لنقل المنتج العلمي في الاقتصاد إلى جميع أنحاء العالم ولاسيما إلى دول غير ناطقة بالعربية سواء كانت دول إسلامية أم لا، قصد تحقيق التواصل وكشف الإنجازات العلمية ومعرفة حدود السقف المعرفي في الاقتصاد في كل منطقة من مناطق العالم.

- الدعم المعنوي والمادي لمراكز الترجمة سواء كانت تلك المراكز مستقلة أم حكومية أم تابعة لمؤسسات تعليمية أو مالية أو جامعات، وينبغي للمؤسسات الاقتصادية والمالية أن يكون لها جزءا من هذه المساهمة.

- إعطاء عناية خاصة للاقتصاد المؤسسة في أقسام الترجمة، وإنشاء مراكز خاصة للترجمة متخصصة في هذا التخصص وفصلها عن مراكز الترجمة التي تغطي في أمالها كل الحقوق المعرفية.
- إعطاء اعتبار خاص وامتياز معتبر لمراكز الترجمة المتخصصة في الاقتصاد وتسيير المؤسسة، لأنها مهمتها غير منوطة بأعمال إنجازيه وعلمية للتواصل الحضاري فقط وإنما عملها منوط بطلب عالمي لمادة الاقتصاد في كل فروعه وأقسامه.

- مهما نشطت مراكز الترجمة فإنها لا تستطيع تغطية الطلب الملح على مادة الاقتصاد على المستوى الدولي بسبب تسارع نمو المصارف الإسلامية والبنوك عالميا بمعدلات كبيرة، ولوجود نقص الهائل في الموارد البشرية في مجال المصارف والبنوك الإسلامية، هذا وما يجعل مهمة مراكز الترجمة مطلبا عالميا لا ينبغي التهاون فيه.
- ينبغي إدراج مادة الاقتصاد في البرامج التعليمية والدورات العلمية في أقسام الترجمة لرفع مستوى الترجمة في مجال الاقتصاد المؤسسي إلى أعلى مستوياته، ولأن الخطأ قد يغتفر في بعض المحالات العلمية لمحدودية آثاره السلبية لكنه لا يغتفر في مجال الاقتصاد.
- ينبغي الاستفادة من التجربة اليابانية في حركة الترجمة التي تعد تجربة رائدة في حركة الترجمة وقد ساعدتها في إحداث قفزات علمية عملاقة في مجال البحث العلمي.
- يتعلق نجاح حركة الترجمة في الاقتصاد بمدى أمانة المترجم ومستوى معارفه وعلموه، ودقته في ضبط المفاهيم والمصطلحات، وسلامة لغته وسلاستها للتعبير بدقة وصدق على ما يحمله النص من مضامين ومعاني.
- تعتبر الترجمة ساحة حقيقية واسعة وأرض خصبة لتفاعل الثقافات وتلاقح الآراء والأفكار والرؤى في الاقتصاد.
- ينبغي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الترجمة والتوظيف للآلات العصرية وتوسيع استخدامها سواء في الترجمة الفورية أو في الترجمة الكتابية.
- يمكن اعتبار الترجمة علما وفنا ينبغي للعاملين في الاقتصاد الإسلامي دعمه ورعايته.
- تحتاج الترجمة في الاقتصاد إلى ثقافة معمقة في موضوع البحث، وإلى إبداع حقيقي لارتباطه بنقل مقولات علمية وإرادة في نص من لغة معينة ونقلها إلى لغة أخرى مع الحفاظ على مضامينها ونظافة مدلولاتها.

دور الترجمة في تحسين الإنتاج داخل المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الحجار بعنابة -

- الترجمة الحقيقية الناجحة في الاقتصاد هي التي تعتمد على المنهج العلمي رصين وأسلوب معتدل ومتوازن وموضوعي في شرح النصوص من نقلها من الأصل (لغة الأم) إلى الفرع (لغة المترجم إليها).
- تعزيز مسيرة وجهود المنظمات من المراكز والمؤسسات العلمية المستقلة منها والتابعة لخدمة الاقتصاد.

هوامش:

- 1- أنظر: فواند عبد المطلب، الترجمة والبحث العلمي، قسم اللغة الانجليزية، كلية المعلمين بالرياض ص 8.
- 2- نظر لتفاصيل أفي، لسان العرب ج 2 مادة ترجم، و القاموس المحيط، مادة ترجم.
- 3- حمد الحاج يعقوب، مقدمة إلى فن الترجمة ص 5.
- 4- واند عبد المطلب، الترجمة و البحث العلمي، قسم اللغة الانجليزية، كلية المعلمين بالرياض ص 5
- 5- يوسف زيدان، حركة الترجمة و النقل، دس تاريخي، الجمعية الدولية للمترجمين العربي ص 1.
- 6- مسعود ظاهر، الترجمة وأثارها في تطوير البحث العلمي في اليابان. (مقال منشور في الشبكة)، ص 1.
- 7- مسعود ظاهر، الترجمة وأثارها في تطوير البحث العلمي في اليابان. (مقال منشور في الشبكة)، ص 1.
- 8- انظر تفصيلا عن بعض هذه الأهمية في: محمد الحاج يعقوب، مقدمة إلى فن الترجمة، ص 29.
- 9- كان لنشاط بعض الأسر دور مهم في تطوير حركة الترجمة في تاريخنا الإسلامي، ومن أشهر هذه العائلات التي ساهمت في تطوير حركة الترجمة وازدهارها عائلة بن موسى بن شاكر. أنظر: محمد الحاج يعقوب، مقدمة في فن الترجمة، ص 94.

10- الاشتقاق: هو استخراج كلمة جديدة من أخرى أو توليدها على حسب صيغ عربية. والتعريف: استخدام كلمة أعجمية وتحويل صياغتها على طريقة العرب لعدم وجود مقابلها في العربية. والمجاز: هو أن يقابل الحقيقة وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له مع قرينه. والنحت: هو نوع من الاشتقاق وهو يطلق على عملية انتزاع كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى النحوت والمنحوت عنه مثل الحمدلة والبسمة والحوقة. أنظر: لتفصيل هذه الوسائل في: محمد الوسائل يعقوب، مقدمة إلى فن الترجمة، ص.21.